# البريكست ومستقبل الاتحاد الأوروبي

سماح محسن صبري عبد الفتاح

مدرس الاقتصاد

معهد أكتوبر العالي للاقتصاد

**المقدمة**

شكلت التهديدات الأمنية في أوروبا الهاجس الأساسي الذي دفع بالأوروبيين نحو تبنى مشروع تكاملي ووحدوي يضمن لهم تحقيق الأمن والاستقرار، حيث مثل الاتحاد الأوروبي نموذجاً مهماً في مجال التكتلات الدولية الرامية لتعزيز التعاون والاندماج الإقليميين، مما دفع للاعتقاد أن المسار التكاملي الأوروبي سيؤول لا محال في مراحله الأخيرة نحو تشكيل وحدة سياسية فوق القومية. واستطاع الاتحاد الأوروبي، على مدى العقود الماضية، أن يثبت أنه من أنجح تجارب التكامل والاندماج الإقليمي، وذلك من خلال حجم الإنجازات التي حققتها هذه التجربة، والتي أثبتت أنه يمكن نقل نمط العلاقة بين مجموعة من الدول المتجاورة إقليميا وغير المتجانسة ثقافيا من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل وصولا إلى الوحدة، بشرط توافر ظروف وعوامل دولية وإقليمية ومحلية خاصة. لكن في مقابل ذلك، تعرض الاتحاد الأوروبي لكثير من التحديات التي حالت دون استكمال المسار التكاملي، وتمثلت أهم هذه التحديات في معارضة جزء من أعضائه لمشروع توحيد السياسات الخارجية والأمنية لدول الاتحاد الأوروبي، وتأتى على رأسها بريطانيا، ولهذا جاءت خطوة انسحابها، تلك الخطوة التي ألقت بظلالها على الاتحاد الأوروبي وبريطانيا على حد سواء. ومن ثم وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إشكالية الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي، وتحليل أهم الانعكاسات والتداعيات المترتبة على عملية الانسحاب على الاتحاد الأوروبي خاصةً على المستوى السياسي والأمني، من خلال ثلاث محاور، كالتالي:

**المحور الأول: الاتحاد الأوروبي (النشأة والتحديات)**

**المحور الثاني: البريكست (الأسباب والخطوات)**

**المحور الثالث: الآثار المترتبة على البريكست**

**الكلمات الدالة:** الاتحاد الأوروبي- البريكست- بريطانيا- اليمين المتطرف

**Summary:**

Security threats in Europe were the main concern that pushed the Europeans to adopt an integrative and unitary project that would guarantee them security and stability, as the European Union represented an important model in the field of international blocs aimed at strengthening regional cooperation and integration, which led to the belief that the European integration path will inevitably be in its final stages. Towards the formation of a supra-national political unit. Over the past decades, the European Union was able to prove that it is one of the most successful experiences of regional integration and integration, through the scale of the achievements of this experience, which proved that the pattern of relationship between a group of regionally neighboring and culturally heterogeneous countries can be transferred from a state of dispersion and conflict to The state of cooperation and integration to reach unity, provided that special international, regional and local circumstances and factors exist. On the other hand, the European Union was exposed to many challenges that prevented the completion of the integration path, and the most important of these challenges were the opposition of part of its members to the project to unify the foreign and security policies of the countries of the European Union, on top of which is Britain, and that is why the step of

its withdrawal came, that step that threw A shadow over both the European Union and Britain. This study aims to shed light on the problem of the British withdrawal from the European Union, and to analyze the most important repercussions and implications of the withdrawal process on the European Union, especially on the political and security level, through three axes, as follows:

Topic One: The European Union (Emergencies and Challenges)

Topic two: Brexit (causes and steps)

The third topic: the implications for Brexit

**Key words**: European Union, Brexit, Britain, the extreme right

**المحور الأول: الاتحاد الأوروبي (النشأة والتحديات):**

تعتبر تجربة الاتحاد الأوروبي من أكثر مظاهر التعاون بين الدول في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، التي أدت إلى إحداث تغييرات مهمة في الجغرافيا السياسية لأوروبا، وهي الأهم في التجارب الاندماجية في العالم، ورائدة بكل المعايير، بسبب النجاح الكبير الذي حققه الاتحاد، وبشكل خاص على الصعيد الاقتصادي، مما أهله لتشكيل تكتل إقليمي مشترك ومنظومة أوروبية موحدة, تنافس التكتلات الدولية الأخرى. وقد تمكن الاتحاد الأوروبي من إنجاز كل ما أمكن تحقيقه بفضل بنية مؤسسية، جعلت منه نظاما سياسياً وقانونياً متفرداً. ولقد مر تأسيس الاتحاد الأوروبي بصورته النهائية بعدة مراحل توسع خلالها ليشمل 28 دولة أوروبية – قبيل خروج بريطانيا رسمياً – واضعاً أهدافه الاستراتيجية في التأسيس لمواطنة تضمن الحقوق الأساسية، وتدعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتقوى دور أوروبا في العالم. ويتناول هذا المحور مراحل تأسيس الاتحاد الأوروبي، وأهم التحديات التي تهدد تماسكه.

**أولا: نشأة الاتحاد الأوروبي:**

استفاقت الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية على وضع مأساوي، فقد باتت مقسمة ومنهارة اقتصادياً أمام نظام عالمي جديد بدأ يتشكل بدون مشاركتها، يتمثل في بروز قطبين رئيسيين، وهما: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي (سابقاً). ومع تنامي نفوذ الاتحاد السوفيتي، في دول أوروبا الشرقية، ازداد حرص الولايات المتحدة الأمريكية على تقوية حلفها مع دول أوروبا الغربية، ومحاصرة الاتحاد السوفيتي واحتوائه[1]. لذا، أعلن الجنرال (جورج مارشال) وزير الخارجية الأمريكية في ذلك الوقت، عن عزم الولايات المتحدة تقديم المساعدة المالية للدول الأوروبية لبناء اقتصادها من جديد، ولكن بشرط توفر حد أدنى من التكامل بين الدول المستفيدة من المنحة[2]. ومن هنا جاءت أول فكرة للتكامل الأوروبي، من خلال إنشاء "المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي" عام 1948، وفي خطوة أوروبية لبناء نظام أمنى أوروبي يقوم على مبدأ الأمن الجماعي تم الإعلان في عام 1949 عن إنشاء (مجلس أوروبا)[3]. وعلى الرغم من هذه المحاولات لم تنجح في تكوين اتحاد بمعنى الكلمة، ولكنها نجحت في تكوين الفكرة التي على أساسها بدأت مراحل تكوين الاتحاد الأوروبي، **والتي يمكن تقسيمها إلى مرحلتين:**

**المرحلة الأولى: نشأة الجماعة الأوروبية:**

يمكن اعتبار الفترة الواقعة ما بين 1952 – 1969 فترة النشأة والبناء بالنسبة للوحدة الأوروبية، رغم معرفة هذه التجربة في انطلاقتها الأولى بعض الصعوبات التي برز تأثيرها على مسار البناء الوحدوي. ويرد ذلك أساساً إلى التأثير الشخصي لرؤساء الدول الأوروبية الذين قادوا دولهم خلال هذه المرحلة، كما يمكن إرجاع الأمر في أحيان أخرى، إلى عدم التوافق بين الأقطار الأوروبية وعدم انسجام رؤاها حول السياسة الزراعية الأوروبية الموحدة، وقد تضمنت هذه المرحلة الخطوات التالية:

١– دعا وزير الخارجية الفرنسي آنذاك (روبير شومان)، إلى إقامة سوق مشتركة تتجاوز سيادات الدول الأعضاء فيما يتعلق بقطاعي الفحم والصلب وإنتاجهما. وبناءً عليه، تم

---

[1] حسن نافعة ، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004) ، ص 122.

[2] عبد المنعم سعيد ، **الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986) ، ص 31.

[3] أحمد الناصوري ، جاسم زكريا ، يامن يسوف ، "مقومات استمرارية التجربة التكاملية الأوروبية " ، **سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية** ، (سوريا: جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، مج38 ، ع 2 ، 2016) ، ص 214.

التوقيع على معاهدة (باريس) عام 1951، المؤسسة لما يسمى (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب) ، والتي دخلت حيز النفاذ عام 1952[4].

٢- اتفق الأوروبيون بعد ذلك في مؤتمر (ميسين) عام 1955، على تحقيق التكامل في قطاعين بعيدين عن السياسة، الأول: يتعلق بالطاقة النووية، والثاني: بالتجارة والسوق المشتركة. وقد تم تتويج هذه التوافقات بالتوقيع على اتفاقية (روما) عام 1957، التي بموجبها تم إنشاء جماعتين أوروبيتين جديدتين، هما: الجماعة الاقتصادية الأوروبية "السوق المشتركة"، والجماعة الأوروبية للطاقة النووية، ودخلت حيز النفاذ عام 1958. كما استطاع الأوروبيون بفضل تصميمهم تحقيق نجاحات كثيرة، منها: دمج الجماعات الأوروبية الثلاث في جماعة واحدة بموجب اتفاقية الدمج الموقعة عام 1965، والتوصل إلى حلول وسط للمشكلات المتعلقة بالإصلاح المؤسسي، من خلال التوقيع على ما أُطلق عليه (تسوية لوكسمبورغ)، بالإضافة إلى تمكنها من البدء بتطبيق الاتحاد الجمركي عام 1968[5].

٣- كنتيجة للنجاحات الباهرة التي أثبتتها هذه التجربة، بدأت العديد من الدول تطلب الانضمام إلى الدول الست المؤسسة للجماعة الأوروبية (ألمانيا الغربية، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ ، فرنسا ، وإيطاليا). وبالفعل مع بدايات عام 1973، تمت الموافقة على انضمام كل من إيرلندا والدنمارك وبريطانيا[6]. وأخذ هذا العدد في الازدياد تباعاً، فكان من الطبيعي أن يؤثر زيادة الأعضاء على آليات المتبعة، ولهذا تم تطوير مستويات التكامل الاقتصادي، والتي كانت بداية للمرحلة الثانية من نشأة الاتحاد الأوروبي.

## المرحلة الثانية: نشأة الاتحاد الأوروبي:

---

4 مالك عونى ، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة :آفاق التكامل الأوروبي الجديد" ، **مجلة السياسة الدولية** ، ع 142 ، أكتوبر 2000 ، ص 105.

5 محمد مصطفي كمال ، فؤاد نهرا ، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية** ، ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001) ، ص 67.

6 احمد عبد المهدى شهاب، "الاستراتيجية التركية للانضمام الى الاتحاد الأوروبي"، **رسالة ماجستير** ، (الاردن: جامعة مؤتة ، 2009) ، ص 14.

مكنت المظاهر الأولى من البناء الوحدوي أثناء فترة التأسيس، من شق السبيل نحو تحقيق وحدة أكثر اتساعاً، رغم ما رافق ذلك من صعوبات داخلية وما صاحب فترة التأسيس من أزمات خارجية، فقد استطاعت أن تُدخل تعديلات على المؤسسات الوحدوية القائمة لبلوغ طموح إقامة السوق الأوروبية الكبرى الموحدة. وفي سبيل ذلك تم اتخاذ الخطوات الأتية:

١- تم توقيع اتفاقية (ماستريخت) عام 1992، ودخلت حيز النفاذ عام 1993، وتم الإعلان عن (الاتحاد الأوروبي) كتسمية جديدة لتكاملهم بدلاً عن (الجماعة الأوروبية). وقد تلى التوقيع على اتفاقية (ماسترخت) دخول اتفاقية (تشنغن)[7] حيز النفاذ عام 1995[8].

٢- رغم العديد من الانجازات التي حققتها اتفاقية (ماسترخت)، بقيت قطاعات عديدة بحاجة إلى إعادة دراسة وتقييم، لاسيما فيما يتعلق بالسياسات المالية والاقتصادية والمصرفية والنقدية لدول الاتحاد، بالإضافة إلى السياسة الخارجية والأمن والدفاع، فكانت معاهدة (أمستردام) التي تم التوقيع عليها عام 1997 ، ودخلت حيز النفاذ عام 1999. ورغبة من الدول الأعضاء في تعميق تكاملها، تم إعداد مشروع دستور للاتحاد الأوروبي، والإعلان عنه عام 2003، والتوقيع عليه في عام 2004، ولكن لم يتم اعتماده بسبب الرفض الفرنسي والهولندي له بموجب الاستفتاء الشعبي الذي أُجرى عام 2005[9].

٣- لتفادى الفشل في اعتماد مشروع الدستور، بسبب الرفض الفرنسي الهولندي، وإيماناً من الأوروبيين بضرورة الاستمرار في المسيرة التكاملية الأوروبية، والحفاظ على ما تم تحقيقه من إنجازات تكاملية على جميع الأصعدة ، كانت معاهدة (لشبونة) التي تم

---

[7] اتفاقية تشنغن، هي اتفاقية تم توقيعها في عام 1985م ، في مدينة شنغن الواقعة في لوكسمبورغ من قِبل العديد من أعضاء الاتحاد الأوروبي ، وكان الهدف منها وضع سياسة للتأشيرة المشتركة تسمح بحرية الحركة في جميع أنحاء أوروبا ، وبدأ تنفيذ الاتفاقية في عام 1995 ، وذلك حتى يضمن الاتحاد الأوروبي حرية الحركة للأشخاص ضمن الاتحاد الأوروبي ، ويسمح للمواطنين السفر، والعمل، والعيش في أي بلد من بلدان الاتحاد الأوروبي.

[8] حمدان محمد رفيق، "الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا: التحديات والرهانات" ، **رسالة ماجستير** ، ( الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016) ، ص 13.

[9] مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة** ، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2012) ، ص 105.

التوقيع عليها في مدينة لشبونة بالبرتغال عام 2007 ، ودخلت حيز النفاذ عام 2009. فمن خلالها تم[10]:

- توسيع الصلاحيات التشريعية للبرلمان الأوروبي.
- استحداث منصب (الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية)، الذي ضم صلاحيات الممثل الأعلى للشؤون الخارجية للاتحاد ومفوض الشؤون الخارجية للاتحاد.
- تعيين رئيساً للمجلس الأوروبي لفترة ولاية تمتد لعامين ونصف، قابلة للتجديد مرة واحدة.
- حصلت المفوضية الأوروبية ومحكمة العدل الأوروبية على صلاحيات أوسع من ذي قبل.
- إلغاء حق النقض (الفيتو)، التي كانت تتمتع ه الدول الأعضاء منفردة في مجالات معينة ، مع احتفاظ الدول بحق النقض فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية ، ونظام فرض الضرائب ، والسياسة الخارجية.
- تعديل نظام التصويت فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمن من قاعدة الإجماع إلى قاعدة الأغلبية.

**ثانياً: التحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي:**

لا يعد الاتحاد الأوروبي منظمة دولية تقليدية، بل هو منظمة فوق قومية، حيث استطاعت أن تحقق العديد من النجاحات وأن تواجه العديد من التحديات، في ظل مجموعة من الأهداف الواضحة لتكوين هذا الكيان، ولكن على الرغم من الإنجازات الكبيرة التي استطاع أن يحققها الاتحاد الأوروبي على طريق الوحدة الأوروبية الكاملة والشاملة، والنظر إليه باعتباره حجر الزاوية للاستقرار والازدهار الأوروبي، إلا أنه واجه العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية، والتي ساهمت بشكل كبير في ظهور اتجاه داخل الدول الأوروبية رافض للمبادئ والأهداف التي

[10] https://www.europarl.europa.eu/about-parliament/en/powers-and-procedures/the-lisbon-treaty

قام عليها الاتحاد الأوروبي، وولدت لدى الكثيرين القلق من إمكانية قدرة الاتحاد الأوروبي على التعامل معها، بل وقد شكك البعض في قدرة الاتحاد الأوروبي على الاستمرار في المستقبل. بينما رأى مؤيدي الاتحاد أن الأزمات المتعددة يمكن أن تنتج بعض الإصلاحات المفيدة وفي نهاية المطاف تحويل الاتحاد الأوروبي إلى كيان أكثر فعالية وتماسكًا. وتتمثل أهم هذه التحديات في:

**أولاً: التحديات السياسية:**

**١- تضارب المصالح بين الدول الأعضاء:**

فلقد ظهر جلياً في العديد من القضايا، تضارب المصالح بين الدول الأعضاء، وتفضيل المصالح الوطنية الخاصة على المصالح العامة للاتحاد، والمثال النموذجي على ذلك الانقسام الذي شهده الاتحاد الأوروبي حول الأزمة الليبية. مما أثبت وجود حالة من الضعف في تحقيق "توافق أدنى" في الآراء بين الدول الأعضاء، وخلق التماسك والتعاون داخل الكتلة الأوروبية من جهه، وفي صياغة استراتيجية مناسبة وشاملة من جهه أخرى[11].

**٢- صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا:**

أصبح صعود أحزاب اليمين المتطرف من أكثر الظواهر السياسية أهمية لما له من تأثير خاصةً على الدول الأوروبية، ورغم اختلاف مستوى الظاهرة من دولة لأخرى إلا انه توجد العديد من السمات والخصائص التي تشترك فيها الأحزاب اليمينية المتطرفة، ومن أبرزها معاداة الأجانب ورفض الهجرة، والعداء للإسلام والمسلمين فيما عرف بظاهرة الإسلاموفوبيا، وتصاعد فكرة القومية، بالإضافة إلى الدفاع عن الهوية الوطنية والتقاليد التاريخية القومية[12]. وقد اكتسبت الأحزاب السياسية اليمينية شعبية كبيرة ومتزايدة في السنوات الأخيرة واستطاعت تحقيق نجاحات في الانتخابات الأوروبية، وذلك نتيجة للعديدة من العوامل التي أتاحت لليمين المتطرف مناخاً ملائماً للصعود في القارة الأوروبية، والتي كان أهمها: المخاوف من العمليات الإرهابية المستهدفة

11 محمد على جازى ، "العلاقات الأمريكية – البريطانية وأثرها على وحدة الاتحاد الأوروبي 2008 – 2016" ، **رسالة ماجستير** ، ( جامعة آل البيت : معهد بيت الحكمة ، 2017) ، ص 52.

12 رابح زغونى ، "الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في اوروبا مقاربه سوسيو ثقافيه " ، **المستقبل العربي** ، مارس 2014 ، ص 122.

لمجتمعات أوروبية تحت مسميات إسلامية، والمخاوف من تهديد الهوية القومية لأوروبا خاصة مع تزايد أعداد المهاجرين للقارة الأوروبية من الدول الإسلامية والعربية بالإضافة الى نشر أفكار تشير إلى أن المهاجرين يحتلون الوظائف بدلا من الأوروبيين، وبدأت تتردد عبارات مثل "المهاجرون يستولون على الوظائف وقوت الشعب الأوروبي[13].

**وتتمثل أهم الأفكار التي تؤمن بها أحزاب اليمين المتطرف:**

- **العداء للهجرة ومعاداة الأجانب** ، تعتبر من أهم السمات الأساسية لأحزاب اليمين المتطرف , حيث تؤكد هذه الأحزاب أن من يسكن الدولة السكان الأصليون وتعتبر أي سكان آخرين غرباء سواء كانوا لاجئين أو مهاجرين من دول أخرى خاصةً من دول العالم الثالث الذين يستولون على وظائف الأوروبيين، بالإضافة إلى أنهم يمثلون تهديد للهوية الثقافية للدولة بشكل خاص وأوروبا بشكل عام حيث أن تزايد أعداد المهاجرين يؤثر في طغيان ثقافتهم على الأوروبيين مما ساهم في بلوره ظاهرة الإسلاموفوبيا والتي تشير أن الأوروبيين يعتبروا أن عدم الاستقرار والهجمات الإرهابية وزيادة معدلات البطالة وعدم توافر فرص العمل للأوروبيين يرجع الى وجود المهاجرين المسلمين[14].
- **الإيمان بالقومية والرغبة في الخروج من الاتحاد الأوروبي**، تؤمن هذه الأحزاب بعدم جدوى التكامل الأوروبي والرغبة في الخروج منه لأنها ببساطة تُعرف الاتحاد الأوروبي على أنه كيان غير متجانس يضم عدد من الأمم المختلفة وهو يشجع العمل المشترك، وهذا يتعارض مع أفكار أحزاب اليمين المتطرف التي تؤمن بالقومية المتطرفة، لذلك تعارض هذه الأحزاب الاتحاد الأوروبي من أجل الحفاظ على فكره الانتماء القومي.
- **معارضة العولمة** ، بما أن أحزاب اليمين المتطرف تؤكد على القومية والهوية الثقافية الموحدة فهي تعارض العولمة التي تسهم في العديد من التغيرات التي تشكل خطر كبير

---

13 جون ماركو ,"اليمين المتطرف يغزو الديمقراطيات الاوروبيه" , ترجمه : مالك عونى ، **السياسة الدولية** ، مج 37 ، ع 149 , يوليو 2002 , ص192.

14 زينب مجدى , "تاثير الأزمة المالية العالمية على صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا (2009-2014) , **رساله ماجستير** ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , 2016) ، ص 5.

على الهوية الثقافية الأوروبية , لأن العولمة هدفها تأسيس لأفكار وقيم متأثره بالقيم الأمريكية , ولذلك تعتبر الأحزاب اليمينية المتطرفة نفسها المدافع عن اللغات والثقافة القومية. ويلاحظ أن المؤسسات الاقتصادية الدولية– وهي نتاج للعولمة – مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تهاجم الأحزاب اليمينية المتطرفة بشده، لأن أحزاب اليمين المتطرف تعتبر هذه المؤسسات مجرمون مجهولون ولا توجد أمة ينتمون إليها، وإنما هم آلية في أيدي العدو من أجل السيطرة على شعوب العالم بأكمله .حيث تتدخل هذه المؤسسات في الدول التي تمنحها مساعدات اقتصادية وقروض حتى تتأكد من تنفيذ شروطها السياسية التي فرضتها على الدول في مقابل منحهم القروض[15].

**٣– تدفق المهاجرين إلى أوروبا:**

احتلت ظاهرة الهجرة غير النظامية صدارة الاهتمامات الدولية عقب الانتفاضات الشعبية التي شهدها الوطن العربي، وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي الوجهة الأساسية لمعظم المهاجرين القادمين من المشرق العربي ومن دول أفريقيا، ومع تزايد تدفقات الهجرة وتنوع أشكالها، حدثت تغيرات في السياسة العالمية تجاه هذه القضية، وقد ربطت دول الاتحاد الأوروبي – خاصةً المطلة على الضفة الشمالية من الاتحاد الأوروبي – بين أمنها الداخلي والهجرة على اعتبارها معضلة أمنية ذات صلة بظواهر أخرى كالجريمة والإرهاب والتطرف الديني. ولهذا سعت الدول الأوروبية إلى تطوير أطر جماعية تجمع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل مواجهة الهجرة[16].

وعلى الرغم من الجهود الأوروبية في هذا المجال إلا أنها لم تكلل إلا بمزيد من سيل المهاجرين صوب أراضيها بكل السبل والطرق، وذلك لأن الاتحاد الأوروبي واجه الظاهرة على اعتبارها تهديداً لأمنه، واقتصرت مقاربته على زاوية أمنية بعيدة كل البعد عن الحلول المستدامة وبالقدر

15 زينب مجدى ، مرجع سابق ، ص 5.

16 نادية عمرانى ، " دور الجهود الدولية والإقليمية والوطنية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية" ، **مجلة حيل حقوق الإنسان** ، ع 7 ، 2018 ، ص 9.

الذي يخدم فقط مصالح أوروبا بعيداً عن محاولة القضاء على الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ظاهرة الهجرة، مما أدى إلى زيادتها[17].

**ثانياً: التحديات الاقتصادية:**

**والتي تمثل أبرزها في:**

١- اختلاف مستوى الازدهار والتقدم والنمو بين دول الاتحاد الأوروبي، فهناك دول لا تزال نامية وبحاجة إلى دعم في العديد من القطاعات، وهناك دول معدلات النمو متوسطة، وأخرى ذات معدلات نمو مرتفعة[18].

٢- تطبيق شروط ماستريخت للدخول في الاتحاد النقدي يشكل مأزقاً لدول اليورو، لأنه من ضمن الشروط تحديد نسبة العجز، وهذا يجبر الدول على خفض حجم الإدارة الحكومية وخفض الإنفاق العام وخصخصة مؤسسات القطاع العام، فضلاً عن أن تحقيق الشروط ذاته يختلف من دولة لأخرى حسب درجة نموها فمثلاً إيطاليا فمحاولة استيفاء الشروط أدى إلى زيادة في ظاهرة الفقر وتعميق التفاوت الاجتماعي وزيادة نسبة البطالة[19].

٣- أدى زيادة التبادل التجاري بين دول الاتحاد الأوروبي إلى انكماش صادراتها للعالم الخارجي، كما أن ضخامة رؤوس الأموال الموضوعة لإعادة تأهيل الدول الأعضاء الأقل نمواً، و انخفاض إنتاجية العامل الأوروبي على الرغم من ارتفاع كلفتها أدى إلى هروب الصناعات الأوروبية التقليدية إلى خارج أوروبا مما سبب أزمة اقتصادية[20].

٤- الأزمة المالية في اليونان، عرف الاقتصاد اليوناني منذ نهاية عام 2009، أزمة مالية تعد الأخطر في تاريخه، وذلك بعدما عصفت أزمة الديون العامة بالاقتصاد اليوناني. وقد تردد الاتحاد الأوروبي في بادئ الأمر من إنقاذ اليونان، لأن معاهدة (ماسترخت) تمنع إنقاذ أو التخفيف عن المشاكل المحتملة من المخاطر التي قد يعاني منها أحد الأعضاء إلا في حالة تعرضها لكوارث طبيعية أو تهديدات خارجية.. ولكن مع ازدياد

17 إيمان مرعى ، "الهجرة غير النظامية: خبرات أورومتوسطية والدروس المستفادة" ، **مجلة بدائل** ، ع 33 ، أبريل 2019 ، ص 26.
18 جمال شلبى ، **العرب وأوروبا: رؤية سياسية معاصرة** ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2000 ) ، ص 142.
19 لبنة جديد ، "السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة: تشابه المقدمات واختلاف النتائج" ، **رسالة ماجستير** ، (جامعة تشرين: كلية الاقتصاد ، 2004) ،ص 35.
20 المرجع السابق ، ص 36

وتيرة الأزمة، وخوفاً من انتشارها وانتقالها لدول أخرى، كان لزاماً على الاتحاد الأوروبي أن يجد آليات مناسبة، وبالفعل تم إحداث الآلية الأوروبية للاستقرار[21] ، كما تم منح اليونان مساعدات مالية على شكل قروض مشتركة بالتنسيق مع اللجنة الأوروبية وقُدمت على دفعات. وعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي لعب دوراً حاسماً في إنقاذ اليونان من الإفلاس، إلا أن هذه الأزمة قد تركت أثراً واضحاً في مسيرة الاتحاد الأوروبي نتيجة لإظهارها الانقسام الحاد في الآراء داخل دول الاتحاد الأوروبي ما بين مؤيد ومعارض لتقديم المساعدة، وأبدت العديد من الدول الأوروبية قلقها من فكرة إجهاد اقتصادها بعبء إنقاذ اليونان. مما أظهر خللاً واضحاً في بنيان الاتحاد واتساقه[22].

**المحور الثاني: البريكست (الأسباب والخطوات)**

يعد تاريخ العلاقات البريطانية الأوروبية مليء بالصراعات بين دولة تقدس مفهوم السيادة والهوية الوطنية وبين مجموعة من الدول التي تطمح إلى إرساء نظام فيدرالي يسير نحو الاندماج أكثر فأكثر، وعلى الرغم من أن بريطانيا تعتبر أولى الدول التي دعت إلى الوحدة الأوروبية عام 1950، إلا أنها بسبب خوفها من المساس بسيادتها اختارت بريطانيا عدم الانضمام إلى هذا المشروع حتى عام 1973، ولم تكن هذه الرغبة من منطلق الاقتناع بالمزايا السياسية سواء الداخلية أو الدولية، بل كان اقتناعًا واعترافًا بما حققه من قوة اقتصادية، وما يمكن أن يقدمه من مزايا اقتصادية للمملكة. وظلت بريطانيا خلال فترة انتمائها للاتحاد الأوروبي تعارض الاتجاه نحو تحويل الاتحاد إلى قوة سياسية لديه صلاحيات سياسية وأمنية تجمع دوله، وظلت تنأى بنفسها عن ذلك، وتحاول أن تجعل منها صيغة اختيارية غير ملزمة لها. وقد ظهر مفهوم البريكست (Brexit)، والذي يعد اختصاراً للخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، في إشارة إلى قرار المملكة المتحدة في استفتاء 23 يونيو 2016، بمغادرة الاتحاد الأوروبي. ويتناول هذا

21 الآلية الأوروبية للاستقرار ، تم الموافقة عليها عام 2012 ، وهي عبارة عن معاهدة دولية حقيقة ، وتشكل مؤسسة مالية دولية بين الدول الأعضاء في منطقة اليورو ، يسمح لهذه الدول من وضع آلية للاستقرار ، والهدف منه هو تعبئة الموارد المالية لتوفير الدعم للأعضاء الذين يعرفون أو يحتمل أن يعانون من مشاكل مالية خطيرة.

22 فراح صبرينة ، "الأزمة المالية اليونانية الراهنة والدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة" ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، ع 9 ، 2018 ، ص 795.

القسم من الدراسة أهم الأسباب التي دفعت بريطانيا لاتخاذ هذا القرار ، والخطوات التي تم اتخاذها في هذا السبيل.

**أولاً: أسباب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:**

خرجت بريطانيا رسمياً من الاتحاد الأوروبي، فبراير 2020 بعد 47 عاماً على عضويته، واعتبر رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، أن خروج بلاده من الاتحاد البريطاني ليس النهاية بل بداية فصل جديد من مسيرة بلاده الكبرى. وقال جونسون في خطاب إلى البريطانيين: "أياً تكن العقبات على الطريق فأنا أعلم أننا سننجح"، مشدداً على أن "الأهم هذه الليلة هو أن نقول إنها ليست النهاية بل البداية، إنها لحظة بزوغ الفجر وبدء فصل جديد من مسيرتنا الوطنية الكبرى"، وأضاف جونسون: إن "بريكست سيشكل نجاحاً باهراً"، وذلك في وقت تستعد فيه بلاده لبدء مفاوضات صعبة مع الاتحاد الأوروبي بشأن علاقتهما التجارية المستقبلية. وتابع رئيس الوزراء الذي حقق حلم المحافظين بالخروج: "نريد أن تكون هذه بداية عهد جديد من التعاون الودي بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا المفعمة بالطاقة"[23].

وطالما كانت عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي موضع جدل، ففي بداية الأمر، لم تكن بريطانيا متحمسة للانضمام للتكتل الأوروبي، ومن أهم أسباب ذلك علاقتها المميزة مع دول رابطة الكومنولث، بالإضافة إلى عدم رغبتها في التنازل عن جزء من سيادتها، لكن في عام 1961 قدمت بريطانيا طلباً للانضمام إلى الجماعة الأوروبية، حيث رأت ذلك أمراً ضرورياً للمحافظة على قوتها ونفوذها في العالم. ولكنها قوبلت بالرفض الفرنسي، حيث رأى (شارل ديغول) الرئيس الفرنسي آنذاك أن بريطانيا استراتيجياً مرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية مما قد يعزز نفوذ الأخيرة داخل القارة الأوروبية. وبذهاب ديغول عام 1969، استطاعت بريطانيا أن تعيد مفاوضاتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والتي تمخض عنها قبول عضوية بريطانيا في الجماعة الأوروبية لتصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي بصفة رسمية عام 1973[24].

---

[23] خطاب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون ، يوم 31 يناير ، عل موقع:
https://www.gov.uk/government/speeches/pm-address-to-the-nation-31-january-2020

[24] أماني محمود فهمي ، "الوحدة الأوروبية بين متطلبات الإندماج وعوائق السيادة" ، **السياسة الدولية** ، ع 116 ، أبريل 1994 ، ص 123.

وقد مثلت بريطانيا طيلة المسار الاندماجي الأوروبي أحد أهم المعيقات الأساسية في عدم بلوغ الاتحاد الأوروبي المراحل التي كان يصبو إليها منذ تأسيسه، ويمكن إجمال أهم الأسباب التي جعلت بريطانيا تقرر الخروج من الاتحاد الأوروبي فيما يلي:

**أولاً: أسباب تاريخية:**

**١ – تقديس مفهوم السيادة:**

هناك شعور سائد لدى الشعب الانجليزي، وهو أنه لا يمكن تصور أن البلاد التي كانت لا تغرب عنها الشمس، تتخلى ولو عن جزء صغير من مظاهر سيادتها لقيادة أوروبية، ولهذا قد أعلنت، قبل انضمامها للسوق الأوروبية المشتركة، عن نيتها بإقامة منطقة حرة للتبادل التجاري الأوروبي (EFTA) دون تخل عن أي مظهر من مظاهر السيادة الوطنية، وذلك برفع الحواجز الجمركية على أن تحتفظ كل دولة بحريتها الكاملة في الاتجار مع الأطراف الخارجية، وقد اتبع عدد من الدول وجهة النظر البريطانية، ودخلت هذه المنطقة كلا من الدنمارك والنرويج وفنلندة والنمسا والبرتغال وسويسرا والسويد، وكان مقرها جنيف، وعرفت الاتفاقية التي أطلقتها باتفاقية استوكهولم 1959، إلا أن المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة لم تحقق ما حققته السوق الأوروبية المشتركة لعدم توافر أحد أهم مقومات التكامل الناجح وهو التقارب الجغرافي، وبذلك انفصلت بريطانيا عنها وقدمت طلباً للانضمام إلى السوق فتبعتها ايرلندا والدانمارك ومن ثم البرتغال[25].

**٢ – استقلالية القرار السياسي:**

تملك بريطانيا تصورًا خاصًا عن سيادتها السياسية واستقلالية قرارها الداخلي؛ حيث تمتلك بريطانيا قوة إيمان خاصة بنظامها البرلماني، وتقاليدها الملكية المتصلة بالسيادة والاستقلالية، ودائمًا ما كانت ترفض أن يكون قرار المملكة صادر من بروكسيل حيث مقر الاتحاد وليس من مجالسها المنتخبة. وكانت لديها رغبة في أن يكون التشريع هو سلطة خالصة للبرلمان الوطني ولا يخضع لإملاءات خارجية أوروبية صادرة من مجالس – من وجهة نظرها– ليست شعبية أو

[25] Richard K, Abrams, Peter K.Cornelius,Per L.hedfors, " The impact of The European Community's Internal Market on the EFTA" , **International Monetary Fund** , (Washington, D.C, , Paper No. 74 , 1990), P 4.

ديمقراطية خالصة. ومن ثم رأت في تشريعات واشتراطات الاتحاد الأوروبي ما يقوض صلاحيات المشرع البريطاني والمجالس المنتخبة، والتي يُعرف عنها سلطتها الواسعة[26].

**٣- الاعتزاز بالهوية البريطانية:**

تنامي لدى الشعب البريطاني هوية خاصة بهم، تجمعهم حول التقاليد السياسية والثقافية البريطانية، والتي تولد شعور وإحساس بالأنا متمايز عما عداه، حتى لو كان أوروبياً، إذ ظلت مقولة "نحن الإنجليز" مسيطرة على إدراك ووعي كثير من البريطانيين في مقابل فكرة "نحن الأوروبيين". لذلك فإن نوع من التمايز في الهوية والثقافة ترافق مع نظرة عنصرية تعلي من قيمة الفرد والمواطن الإنجليزي عما عداه من الشعوب والأفراد سادت الداخل البريطاني؛ ولعلها نظرة تعود إلى الميراث الاستعماري الذي أكسب الرجل الإنجليزية هيبة ومكانة خاصة وجد فيه تفرده واختلافه عن غيره. ومن هذا المنطلق، ومن منطلق الواقعية السياسية، سيطر على بريطانيا فكرة المصلحة القومية الذاتية، التي تغلب الأغراض الأنانية الذاتية عن تلك التعاونية الجماعية؛ فالقوة والمصلحة الذاتية هما فقط محركا السياسة البريطانية، التي لا تعرف أصدقاء دائمين ولا أعداء دائمين وإنما تعرف مصالح دائمة، تتحول بمقتضاها وتدور بين التحالف والآخر بين الفنية والأخرى[27].

**ثانياً: أسباب سياسية وأمنية:**

**١- الاختلافات الأوروبية البريطانية حول المشروع الأمنى الأوروبي المشترك:**

مرت عملية تبلور السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية بمراحل عدة، ظلت خلالها قضية اختلاف التوجهات الأوروبية البريطانية حول الخطوط الرئيسية لهذه السياسة هي العقبة الرئيسية لقيام سياسة أمنية أوروبية مشتركة، وبقيت بريطانيا متمسكة بموقفها الرافض لفكرة توحيد الأمن والدفاع الأوروبي ، وأكدت على ضرورة تعزيز القدرات العسكرية الأوروبية في إطار الحلف الأطلسي ، بما يبقى الأخير أساس الدفاع المشترك ، ولا يتوجب على المشروع الأمني الأوروبي أن ينافسه

26 نوار جليل هاشم ، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات" ، **مجلة المستقبل العربي**، ع 461، مج 40، 2018، ص 44.

27 Pauline Schnapper, **Fear and Uncertainty in Europe The Return To Realism,** (London : Palgrave , 2018) , p 199.

بل يجب أن يكون تحت قيادته ومكملاً له. وكل هذا من منطلق الخوف على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الانحياز البريطاني للولايات المتحدة أمر طبيعي، نظراً للارتباطات التاريخية بين الدولتين ، بل يمكن أن يقال عنه علاقة فطرية نتيجة الاشتراك في اللغة والحضارة ، مما دفع بريطانيا إلى أن تلعب دوراً سلبياً للحيلولة دون الوصول إلى تبنى سياسة أمنية مشتركة من خلال محاولة الانفراد والانعزال تارة أو تعطيل القرار المشترك تارة أخرى[28].

**٢- الخوف من تنامي ظاهرة الإرهاب:**

دفعت مشكلة الإرهاب في أوروبا البعض للتفكير في الخروج من الاتحاد الأوروبي، وتأكد ذلك من خلال استخدام زعيم حزب استقلال المملكة المتحدة (نايجل فاراج)، صورة فوتوغرافية التُقطت في أكتوبر 2015 لمئات اللاجئين أثناء عبور الحدود التي تفصل بين كرواتيا وسلوفينيا كملصق دعائي في حملة تنادي بالتصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، مع استخدام عبارة: "نقطة الانهيار". أعلن فاراج أن الاتحاد الأوروبي قام بخطأ كبير يهدد أمن الجميع كما أكد أن معظمهم لا يعتبروا لاجئين إذا استندنا إلى تعريف اتفاقيات جنيف[29] . كما رأى (ايان دنكان سميث)، وزير العمل والمعاشات في بريطانيا، أن استمرار عضوية بريطانيا في الاتحاد تعنى ترك أبوابها مفتوحة أمام الهجمات الإرهابية وتعرضها لمثل الهجمات الدموية التي تعرضت لها فرنسا خلال عامي 2015 و2016[30].

**٣- تنامي التيار الشعبوى:**

منذ نشأة الاتحاد الأوروبي، وظل هدفه الأساسي التحول من مجرد نموذج للشركة الاقتصادية إلى تعاون إقليمي في جميع المجالات، مما جعل الاتحاد الأوروبي يجسد شخصية الفاعل الإقليمي المؤثر، الذي يسعى إلى نشر هذه القيم في بقية أنحاء العالم ، ولكن هدد صعود اليمين

---

28 مالك عونى ، مرجع سابق ، ص 92.

29 Heather Stewart and Rowena Mason ، "Nigel Farage's anti-migrant poster reported to police", **The Guardian** ،16/06/2015 .

30 Rowena Masson ، Iain Duncan Smith: "UK risks Paris-style attacks by staying in the EU" ،**The Guardian** ،21/02/2016.

المتطرف في جميع أنحاء أوروبا جوانب أساسية في منظومة القيم الأوروبية ، خاصةً بعد استطاعتهم تحقيق انتصارات انتخابية أثبتت قدرتهم على التأثير في طبيعة الاتحاد الأوروبي داخل دوله[31]. ويعد الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي هو أكبر مثال على تحد أحزاب اليمين المتطرف والخطاب الشعبوي على الداخل، حيث توضح نتيجة الاستفتاء مدى قدرة الضغط الشعبي على تغير الأجندة السياسية للدول، فلقد تغيرت السياسة البريطانية بشكل أساسي وأصبح الناخبين أكثر تقلباً وتأثراً بالأفكار الشعبوية[32].

فقد مرت السياسة الأوروبية بفترة تحول عميقة ، تظهر بوضوح في هياكلها التمثيلية حيث تفقد الأحزاب السياسية التقليدية دعمها لصالح أحزاب جديدة ، كما انقسمت البرلمانات الوطنية إلى أعداد أكبر من مجموعات صغيرة ، وعاد من جديد المد الشعبوي ، حيث ظهرت العديد من التحديات التي كانت بمثابة البيئة الخصبة لانتشاره ، ومنها: الأزمة الاقتصادية والمالية ، وعدم امتلاك صانعي السياسات القدرة على حلها، مما زاد من تقليص الثقة في الأحزاب السياسية التقليدية ، وفي الوقت نفسه أدت إلى اتساع أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي. فضلاً عن أزمة الهجرة التي بدأت بعد فترة وجيزة من الربيع العربي، والتي أثارت شعوراً عميقاً بانعدام الأمن بين الناخبين حتى أنها جعلتهم أكثر عرضة لإغراء سياسات الهوية، وهو ما سهل على اليمين التطرف مهمته[33].

وعلى الرغم من عدم إعلان أحزاب اليمين المتطرف لتبنى مثل هذه الأفكار إلا أنها تتضح عند الممارسة من قبل هذه الأحزاب فور توليهم السلطة. وظل التحدي الأكبر الذي يواجه أوروبا بصفتها مستفيدًا مبكرًا من عملية العولمة هو استيعاب تدفقات كبيرة من المهاجرين من أجزاء أقل تطورًا في العالم. غالبًا ما كان هؤلاء المهاجرون الجدد من خلفيات ثقافية مختلفة تمامًا، وكان العديد منهم يواجهون صعوبة في استيعاب المعايير الثقافية الأوروبية. وقد أدى ذلك، في أواخر التسعينات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلى ردة فعل قوية من هؤلاء

31 Somdeep Sen, "Right – wing Populism and the Europan Union", **Alternatives**, Vol 9 , Summer 2010, p 56.

32 Geoffrey Evans and Anand Menon, "Brexit and British Politics", (Cambridge: Polity Press, 2017), p. 122.

33 Erik Jones, "From the End of History to the Retreat of Liberalism", **Survival**, vol. 59, no. 6, December 2017, p 100.

الأوروبيين الذين تصوروا تهديدًا لثقافاتهم المحلية أو الوطنية. غالبًا ما يكون هؤلاء هم نفس الأوروبيين الذين عانوا من أكبر الصعوبات من التغييرات في الأنماط الاقتصادية لبلدهم[34].

ونستطيع بسهولة أن نستنتج ان العداء الشديد من قبل أحزاب اليمين المتطرف للعولمة يعود لفكر هذه الأحزاب التي تتبنى ثقافة قومية واحدة وترفض الاندماج والتداخل مع ثقافات أخرى، ومن خلال هذه الأفكار ترفض الأحزاب الاستمرار كجزء من الاتحاد الأوروبي , و ترفض المهاجرين والهجرة من اجل تعزيز القومية المتطرفة , بالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية الشعبوية بدلا من الديمقراطية الليبرالية ، وهو ما حدث في الحالة البريطانية[35].

**ثالثاً: أسباب اقتصادية:**

**١ – تحسن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية:**

ساهمت الأزمة المالية العالمية وتراجع الاقتصاد البريطاني خلال السنوات الماضية ، وما خلفه ذلك من مشاكل اقتصادية ثقيلة، في تعزيز الشعور لدى البريطانيين أن ارتباط الاقتصاد البريطاني بالاقتصاد الأوروبي وخضوعه للقوانين الأوروبية، هو من يحول دون تنافسية اقتصادهم بالمقارنة مع الأقطاب الاقتصادية الدولية الصاعدة، ولهذا قدّم معسكر المعارضين للبقاء داخل الاتحاد الأوروبي، تصوراً عن أوضاع التجارة عقب الخروج، كانت سبباً كافياً لدى المواطن البريطاني إلى توقع الأفضل، حيث يتصور المواطن البريطاني أن الرحيل سيمكن بلاده من إقامة علاقات اقتصادية مع الاتحاد الأوروبي دون خضوعها لقوانين الاتحاد، حيث يمكنها عمل اتفاقيات تجارية مع دول مهمة مثل أمريكا والهند والصين، بالإضافة لمساعي إقامة منطقة تجارة حرة. وبالتالي تطلع المواطنين لمستوى حياة أفضل، ووجود إصلاح اقتصادي حقيقي[36].

**٢ – التخلص من عبء المهاجرين واللاجئين:**

---

34 Erik Jones, "Populism in Europe: What Scholarship Tells Us", **Survival**, vol 6, July 2019 , p 15.

35 Hans-George Betz," The New Politics of Resentment: Radical Right-Wing Populist Parties in Western Europe", **Comparative Politics Ph.D. Programs in Political Science**, City University of New York,(1993), pp. 413

36 "What Do People Want From Brexit?" , Joseph Rowntree Foundation , July 2019, p p 89 - 90 , on: https://ukandeu.ac.uk/wp-content/uploads/2019/07/What-do-people-want-from-Brexit-full-report-JRF-and-UK-in-a-Changing-Europe.pdf

يؤمن المواطن البريطاني بأن الخروج من الاتحاد الأوروبي سيمكّن بلاده من اتباع نظام جديد يحد من السماح للمهاجرين من خارج الاتحاد الأوروبي بالدخول إلى البلاد وتشير آخر الإحصائيات إلى أن عدد المهاجرين في بريطانيا يقدّر بـ 863 ألف مهاجر، وهو ما يشكل عبئاً بقيمة تتجاوز 3.67 مليارات جنيه إسترليني (4.131 مليارات دولار) سنوياً. حيث يضمن قانون الاتحاد الأوروبي لمواطني أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي حق السفر والمعيشة والعمل في دولة أخرى، ومن هنا تعتبر الهجرة سبب مهم من أسباب الانفصال ، فهي تمثل المشكلة الأكبر التي تواجه المجتمع البريطاني ، فبريطانيا ترى أن قوانين الاتحاد الأوروبي هي السبب في تدفق المهاجرين إليها، والذين أثروا بدورهم على مستوى المعيشة والنسيج الاجتماعي ويشكلون عبئاً ماديا على الخدمات العامة مثل التعليم والصحة، وقد طالبت بريطانيا سابقاً بوضع آلية للتحكم في حركة المهاجرين الوافدين إليها من بلدان أوروبا إلا أن مطالبها لم تنفذ. فلم يعد لبريطانيا القدرة على السيطرة على الهجرة حتى تخرج من الاتحاد الأوروبي، لأن حرية التنقل تمنح مواطني الاتحاد الأوروبي الآخرين الحق التلقائي للعيش في المملكة المتحدة. وبالأساس بريطانيا من الدول أكثر صرامة في التعامل مع المهاجرين غير القانونيين فقد سمح قانونا المعدل في مارس 2013 من اعتقال المهاجرين غير القانونيين ومنعهم من فتح حساب بنكي ومن العلاج[37].

**ثانياً: خطوات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:**

تنص المادة 50 من اتفاقية لشبونة الخاصة بالخروج من الاتحاد الأوروبي، والتي لم يتم تنفيذها من قبل، أن الدولة التي ترغب في الخروج من الاتحاد عليها أن تخبر المجلس الأوروبي بهذا القرار. كما تعترف اتفاقية لشبونة 2009 بحق كل دولة عضوة أن تقرر، وفقا لقواعد الاتفاقية الدستورية، خروجها من الاتحاد ووفقا للمادة لا يتطلب هذا الخروج أي مبرر، كما لم تحدد المادة الطريقة التي تنظم الخروج فالاتحاد يناقش مع الدولة التي ترغب في الخروج اتفاق لتحديد خطوات خروجها. كما يتوقف تطبيق اتفاقيات الاتحاد الأوروبي على هذه الدولة منذ تاريخ بدء

37 محمد أحمد أيوب، "التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي" ، **رسالة ماجستير**، (جامعة الأزهر، قسم العلوم السياسية، 2017) ، ص ص 55- 56.

تنفيذ هذا الاتفاق أو في العامين التاليين لإعلان الخروج. وتسمح أخيرا المادة لأي دولة خرجت من الاتحاد العودة إليه مرة أخرى مثل أي دولة ترغب في الانضمام[38].

وقد تم اتخاذ قرار الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، والمعروف بالبريكست، على مدار العديد من المراحل والخطوات، تتمثل في:

١- دعا رئيس الوزراء البريطاني، ديفيد كاميرون، إلى استفتاء حول بقاء أو خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وقام بحملة واسعة لإقناع المصوتين على أهمية البقاء في الاتحاد الأوروبي، ولكن جاءت نتيجة الاستفتاء بالموافقة على المغادرة ، فأعلن كاميرون استقالته[39].

٢- جاءت تريزا ماى لتكون خلفاً لديفيد كاميرون في رئاسة الوزراء، ولكنها أيضاً قدمت استقالتها في 7 يونيو 2019 بعد أن واجهت ضغوطًا شديدة للاستقالة وفشلت ثلاث مرات في الحصول على موافقة مجلس العموم البريطاني على الصفقة التي تفاوضت عليها مع الاتحاد الأوروبي[40].

٣- في الشهر التالي لاستقالة تريزا ماى، تم انتخاب بوريس جونسون (عمدة لندن السابق) ، ليصبح رئيس الوزراء الجديد ، والذي يعد من أهم مناصري الخروج من الاتحاد الأوروبي ، بل أنه قد أعلن أنه مستعد حتى للخروج دون اتفاق ، وتم عقد صفقة جديدة مع الاتحاد الأوروبي في اكتوبر 2019، تختلف مع سابقتها في وضع إيرلندا الشمالية[41].

٤- كان من المتوقع أن تغادر بريطانيا الاتحاد الأوروبي بحلول 31 أكتوبر 2019، لكن البرلمان البريطاني صوت لصالح إجبار الحكومة على السعي لتمديد الموعد النهائي وتأخير التصويت على الصفقة الجديدة[42].

---

38 قاسمية جمال ، العضوية والانسحاب من الاتحاد الأوروبي (إنسحاب بريطانيا من الاتحاد كنموذج)" ، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية** ، ع 8 ، 2019 ، ص 161.

39 Lee Mcgown , David Phinnemore,"The United Kingdom: Membership in Crisis", chapter in: **The EU in Crisis**, (London: Macmillan, 2017), p 101.

40 Tim Ross, "Tearful Theresa May Quits as Brexit Breaks Her premiership", **Bloomberg** , 24/ 5 / 2019.

41 UK Parliament. "A no-deal Brexit: the Johnson Government., https://researchbriefings.parliament.uk/ResearchBriefing/Summary/CBP-8654.

42European Union. "Brexi" , https://europa.eu/newsroom/highlights/special-coverage/brexit_en

٥- رداً على البرلمان البريطاني دعا رئيس الوزراء بوريس جونسون إلى انتخابات عامة ثالثة في أقل من خمس سنوات، وجاءت النتيجة فيها غير متوقعة حيث فاز حزب المُحافِظين بزعامة "بوريس جونسون" فوزًا ساحقًا في الانتخابات العامَّة بغالبية 365 مقعدًا من أصل 650 في مَجلِس العموم (مقارنة مع 317 عام 2017)، وانهار حزب العمال – أكبر أحزاب المُعارِضة – إلى 203 مقاعد، (مقابل 262 عام 2017) ؛ بذلك قد فقد 59 مقعدًا من تلك التي كان يهيمن عليها في السابق، مسجلًا بذلك أسوأ نتيجة منذ عام 1935[43].

٦- استطاع جونسون أن يصل ببريطانيا إلى الخروج من الاتحاد الأوروبي، وذلك رسمياً يوم 31يناير 2020، وفي حين أن المملكة المتحدة خرجت رسمياً عن الاتحاد الأوروبي، إلا أنها تمر الآن بمرحلة انتقالية للتفاوض على علاقة جديدة مع الاتحاد الأوروبي. وخلال هذه الفترة، ليس لها رأي في سياسة الاتحاد الأوروبي، ولكنها ستظل بحاجة إلى الالتزام بقواعد الاتحاد الأوروبي، ويتعين عليها التفاوض على علاقتها التجارية بالكامل مع الاتحاد الأوروبي، أكبر شريك تجاري لها، بحلول 1 يناير 2021، أو الحصول على تمديد لمرة واحدة فقط، وإذا فشل التفاوض فستخرج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي رسمياً بدون اتفاق[44].

**المحور الثالث: الآثار المترتبة على البريكست:**

تمثل الحلم الأوروبي منذ تأسيس الاتحاد الأوروبي في خلق قطب عالمي له نفوذ وتأثير على مستوى السياسة الدولية، لذلك تضافرت مجموعة من الأسباب لتشكل المناخ المناسب لتحول مجموعة من الدول المتناحرة والمتصارعة إلى قطب اقتصادي له وزنه على الصعيدين الإقليمي

43 BBC, "UK results: Conservatives win majority", http://www.bbc.com/news/election/2019/results
44 BBC, "Brexit: What is the transition period?", http://www.bbc.com/news/uk-politics- 50838994

والعالمي، غير أن بريطانيا – تحديداً – لم تكن بالحماس ذاته تجاه تبنى هوية أوروبية مشتركة تنصهر فيها الإرادات الوطنية ضمن كيان سياسي موحد. وعلى الرغم من ظهور هذا الاتجاه البريطاني منذ تأخر بريطانيا في الانضمام إلى الجماعة الأوروبية لتصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي بصفة رسمية عام 1973، إلا أنه قد تحول إلى واقع فعلى في نتائج استفتاء 2016 ، حتى اتخاذ القرار رسمياً في 31 يناير 2020 .

وعملياً، لا تزال بريطانيا داخل الاتحاد الأوروبي، ورغم الاحتفالات الصاخبة التي أقامها مناصرو "البريكست" مُعتَبرين يوم 31 يناير "يوم استقلال بريطانيا" واستعادة سيادتها بانعتاقها من تشريعات الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذه التشريعات ستظل سارية المفعول طيلة مدة الفترة الانتقالية البالغة أحد عشر شهراً، والتي تنتهي في 31 ديسمبر 2020. فبريطانيا ستبقى خلال هذه المُدَّة داخل السوق الأوروبية المشتركة والاتحاد الأوروبي الجمركي، كما ستستمر بين الطرفين حرية التجارة وتنقل الأفراد دون الحاجة إلى تأشيرة، وسيحتفظ الأوروبيون خلال هذه المُدَّة بحق العمل والإقامة في المملكة المتحدة، وسيترتب على بريطانيا أيضاً المساهمة في ميزانية الاتحاد الأوروبي تقريباً بنفس القدر الذي كانت تساهم فيه قبل خروجها منه، كما ستظل قادرة على تلقي التمويل من برامج الاتحاد الأوروبي. التغييرات الوحيدة حالياً خلال المدة الانتقالية، هي خروج بريطانيا من هيكلية المؤسسات السياسية للاتحاد الأوروبي والمقصود بذلك بشكل رئيس هو المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية، كما أن النواب البريطانيين في البرلمان الأوروبي لم يعودوا أعضاء في هذا البرلمان، وهذا يعني أنه رغم فقدان بريطانيا حق التصويت في البرلمان الأوروبي إلا أن تشريعاته ستظل مُلزِمة لها خلال المرحلة الانتقالية، كما سيظل لمحكمة العدل الأوروبية (أعلى هيئة قضائية في الاتحاد) الكلمة الفَصْل في أي نزاع قانوني، وستظل أحكامها قادرة على إلغاء أي حكم صادر عن أي محكمة بريطانيا بما في ذلك المحكمة العليا، طوال المرحلة الانتقالية.

وبالنظر إلى المدة التي بقيت فيها بريطانيا كعضو أساسي داخل الاتحاد الأوروبي ، والتي تعدت الأربعين سنة ، وإلى الوزن والمكانة التي كانت تتمتع بها ضمن هذا النموذج من التكتلات الدولية ، وعلى الرغم من أن بريطانيا حافظت لنفسها طيلة هذه السنوات على مسافة فاصلة بينها وبين الدول الأوروبية مدفوعة ومتشبثة بالجانب التاريخي وبالثقل والوزن الاقتصادي

وبالعلاقات الدولية القوية التي تربطها بغيرها ، إلا أن الآثار المترتبة عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي عديدة ومتنوعة لا يمكن حصرها ، نظراً لأن تلك التداعيات في استمرار وتلاحق. إلا أنه إجمالاً يمكن القول بان هناك مجموعة من التبعات ذات الطابع الاقتصادي والسياسي، سيتعرض لها الاتحاد الأوروبي، ففي هذا السياق اجمع الخبراء أن الاتحاد الأوروبي سيفقد أحد أقطابه الاقتصادية وأحد قواه السياسية والعسكرية ، والتي كانت تعطى للاتحاد الأوروبي تنافسية على المستوى الدولي على جميع المستويات ، ويمكن إجمال أهم تداعيات الخروج البريطاني على الاتحاد الأوروبي في المحورين التاليين:

**أولاً: الآثار الاقتصادية للبريكست على الاتحاد الأوروبي:**

1- **فقدان الاتحاد لممول أساسي للميزانية الأوروبية**، فخروج بريطانيا يعنى فقدان الاتحاد الأوروبي جزء مهم من ميزانيته، سواء الموجهة لدعم المؤسسات الأوروبية المشتركة أو النشاطات الاقتصادية أو الاجتماعية للاتحاد، بالأخص في مجال الخدمات الصحية التي تعاني ضغطاً كبيراً جراء تقليص الميزانية المخصصة لها[45].

2- **فقدان المركز المصرفي الأوروبي**، حيث سادت حالة من عدم الثقة لدى مودعي الأموال، بوصف بورصة لندن تمثل مركز المصرفية الأوروبية والعالمية[46].

3- **تراجع الاستثمارات الأجنبية من خارج أوروبا**، هناك ثلاثة أسباب على الأقل لاحتمال تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر قد يتراجع بعد انسحاب بريطانيا، والتي تتمثل في[47]:

- بخروج بريطانيا فقد الاتحاد الأوروبي محطة تصدير مهمة للشركات متعددة الجنسيات، لأن لها علاقات اقتصادية أطلسية هامة ، حيث تستفيد الصادرات الأوروبية من نفس مزايا الصادرات البريطانية ، بوصف بريطانيا محطة تصدير لها نحو دول الأطلسي ، لذا سيضطر الاتحاد الأوروبي لدفع التعاريف الجمركية لكل من بريطانيا وكذلك باقي الدول.

45 رامي حميد ، "الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية" ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، مج 5 ، ع 1 ، 2018 ، ص 12.
46 المرجع السابق ، ص 14.
47 نوار جليل هاشم ، مرجع سابق ، ص ص 48 – 49.

- لدى الشركات متعددة الجنسيات إجراءات التوريد المعقدة والعديد من تكاليف التنسيق بين المقر الرئيسي والفروع المحلية، وهذا من شأنه أن يعقد الأمور بانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.
- عدم اليقين بشأن ترتيبات التجارة المستقبلية بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي، والذي على الأغلب سيجعل بريطانيا منافساً قوياً لأوروبا في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

**ثانياً: الآثار السياسية للبريكست على الاتحاد الأوروبي:**

1- **فقدان الاتحاد الأوروبي لقوة عسكرية كبرى**، بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيفقد قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي، فضلاً عن أنه سيخلف فراغاً في المستوى المخابراتي، حيث أن بريطانيا تمتلك جهاز مخابراتي الأكثر فعالية في أوروبا، والذي ساهم أكثر من مرة في إحباط العديد من العمليات الإرهابية على الأراضي الأوروبية، لذلك فإن حدوث خلل على مستوى تبادل المعلومات في مجال المخابرات أو الشرطة قد يعزز فرضية زيادة العمليات الإرهابية[48].

2- **إعادة صياغة الجغرافيا السياسية للقارة الأوروبية**، حيث مثلت بريطانيا الجسر الأطلسي الرابط بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، لذلك فإن خروج بريطانيا من الاتحاد سيعمق علاقة التعاون والأمن والاقتصاد بشكل أكبر بينها وبين الولايات المتحدة في مقابل تراجع العلاقات البريطانية الأوروبية، مما يمهد إعادة بعث السياسة التدخلية للولايات المتحدة في الشؤون الأوروبية بذريعة الحفاظ على الأمن والاستقرار الأوروبي.

3- **ظهور تيار انفصالي داخل الدول الأوروبية الأخرى** ، ففي فرنسا كانت "مارين لوبان" القيادية في اليمين المتطرف من بين الذين تمنوا خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، حيث صرحت بالقول "لقد حان الوقت لإجراء استفتاء في فرنسا وغيرها من دول أوروبا" ، وهذا يعطى مؤشراً على أن كثير من الأحزاب الرافضة لفكرة الاتحاد الأوروبي بدأت تطالب بإجراء استفتاء مماثل مثلما حدث في بريطانيا. وخصوصاً إذا ما لاحظت البلدان الأخرى أن بريطانيا بعد

[48] Bastain Giegerich , Christian Molling, "The United Kingdom's Contribution to European Security and Defence", **The International Institute for Strategic Studies(IISS)**, February 2018, p 13.

انسحابها من الاتحاد قد تطورت ، وتقدمت بشكل أفضل مما كانت عليه سابقاً ضمن الاتحاد ، وهذا ما قد يدفع بالاتحاد الأوروبي إلى حالة من الفوضى[49].

5- **الإخلال بالتوازن الأوروبي**، حيث أنه من المعلوم أن كل من فرنسا وألمانيا تسيطران على القرار الأوروبي ، وكانت بريطانيا القوة الوحيدة داخل الاتحاد التي بمقدروها الحفاظ على التوازن الداخلي ، وبالتالي فإن انسحابها يعطى أسبقية أكثر لكل من ألمانيا وفرنسا في تحديد الشكل السياسي والأمني لأوروبا تماشياً مع مصالحهما القومية ، بما قد يدفع ببعض الدول الأوروبية ذات الحكومات الهشة لإعادة النظر في قضية عضويتها في الاتحاد الأوروبي.

6- **تعاظم دور المد الشعبوي**، والذي بدوره يناهض الفكرة التي المؤسسة للاتحاد الأوروبي، حيث تشن الأحزاب الشعبوية حملة كبيرة تستهدف القيم التي يقوم عليها المشروع الوحدوي الأوروبي، والذي يبدو غير قادر على مواجهة هذا المد نتيجة للتحديات التي أصبحت تواجه الاتحاد الأوروبي في مختلف المجالات أنه بات فاقدا لذلك النفس الطويل الذي كان يميزه في البداية لدى انطلاقته الأولى تحدوه طموحات جارفة في التحول إلى قوة اقتصادية وسياسية على الساحة العالمية. ولا يمكن إنكار أن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كان مشهداً من مشاهد صعود الشعبوية في معقل من معاقل الليبرالية الغربية، ولم تستوعب الليبرالية الأوروبية هذا الجنوح نحو اليمين. حيث بحث البريطانيون عن علاقة مختلفة مع الاتحاد الأوروبي أو بالشكل الأدق مع التقاليد الليبرالية التي يجسدها الاتحاد الأوروبي، فما حدث في بريطانيا كان انحيازاً نحو الشعبوية أو بصورة أخرى استعادة البريطانيين لميراثهم القديم.

ولفهم التأثير الكبير للمد الشعبوي في أوروبا على تماسك الاتحاد الأوروبي، لابد من فهم مفهوم الشعبوية، وأسباب ظهورها. فالشعبوية تعنى تحريك المشاعر غير العقلانية لدى الجماهير وتوجيهها ضد: النخب السائدة، والسياسة السائدة، والمؤسسات القائمة، فالشعبوية خطاب سياسى موجه إلى الطبقات الشعبية، قائم بالأساس على انتقاد النظام ومسؤولية والنخب[50]. وتختلف أسباب ظهور الشعبوية، فالبعض يربطها بالموقف المعادى للمجتمع المتعدد الثقافات، والبعض

---

49 محمد صادق اسماعيل ، "ماذا تعرف عن البريكست Brexit؟ الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي" ، (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، 2018) ، ص ص 186 – 187.

50 يان فيرنلا مولر ، "ما الشعبوية" ، ترجمة: رشيد بو طيب ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، 2017 ، ص 121.

يراها بسبب أزمة التمثيل السياسي، والبعض الأخر يرجعها إلى تزايد الغضب الأوروبي من الأوضاع الراهنة ، الناتجة عن السياسات النيوليبرالية وسياسات الهجرة[51].

وجوهر الشعبوية ينطوي على أمرين أساسيين: **الأمر الأول،** هو التركيز على مفهوم الشعب على صعيد الخطاب، **والأمر الثاني** هو التركيز على أولوية الداخل على صعيد الممارسة. وتتمثل أهم خصائص الشعبوية في أوروبا في[52]:

- أنها ضد الأحزاب الليبرالية المسيطرة والتحالف بين رجال السياسة ورجال المال والأعمال.
- أنها ضد النخبة السياسية والثقافية، فانتقاد النخبة والهجوم عليها من أكبر ما يميز الشعبوية.
- أنها ضد التعددية الحزبية، وخصم للديمقراطية إذ ترى أن هذه الأخيرة تتضمن نواقص فيما يتعلق بالتميل السياسي، ذلك أن هذا التمثيل لا يعنى تمثيل جميع أفراد الشعب.

وظهر مد شعبوى في أنحاء أوروبا، استطاع أن يجذب إليه المواطنين والناخبين، نتيجة لمجموعة الأهداف والشعارات التي ترفعها ، والتي يتمثل أهمها في التأكيد على الموقف المركزي للشعب ، وأن الشعب كياناً متجانساً، وبأن الصالحين يتم استغلالهم من قبل نخب فاسدة، وأنه نتيجة لاستغلالهم لطبقات الشعب تتولد أزمة سياسية واقتصادية وثقافية خطيرة[53].

وبالتالي لم تعد الأحزاب الشعبوية في أوروبا مجرد ظاهرة ينتظر أن تتراجع وتعود السياسة الأوروبية إلى السابق، بل إنها تتحول شيئا فشيئا إلى قوة صلبة تستمد نقاط ارتكازها من الرؤى المتباينة لأزمات الاقتصاد والهجرة، ولأنها تجد أرضية خصبة للتكاثر، نتيجة للتحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي، سواء الاقتصادية أو السياسية من جهة ، وتشكيك مواطني أوروبا في الفكرة الأساسية التي قام عليها الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، حيث أصبحوا يروا أن الاتحاد الأوروبي عبارة عن مجموعة من النخب استولت على السلطة السياسية وتجاهلت

51 المرجع السابق ، ص 113.

52 Walter Russel Mead, "American Papulism and the Liberalorder", **Foreign Affairs**, April 2017 , v 96 , p p 2 – 7.

53Ulrike M. Vieten & Scott Poynting, "Contemporary FarRight Racist Populism in Europe", **Journal of Intercultural Studies**, Oct 2016, p 537.

مصالح الشعوب. بما يهدد تماسك الاتحاد الأوروبي ذاته، خاصةً بعد أن نجحت هذه الحركة في حشد الشعب البريطاني الذي اختار في النهاية عدم البقاء في الاتحاد الأوروبي[54].

**الخاتمة:**

بالنظر إلى تاريخ العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، يمكن استنتاج أن الانسحاب البريطاني من الاتحاد كان سيحدث لاحقاً، فمنذ القدم اتسمت العلاقة بين بريطانيا ودول أوروبا بالتوتر، وذلك بفعل التباين الموجود في المصالح؛ حيث أن بريطانيا تعتبر دائماً الحليف الوفي للولايات المتحدة الأمريكية، لكن انتمائها للقارة الأوروبية كان يجبرها في بعض الأحيان على الدخول في اتفاقيات مع دولها لتفادى التهميش من جهة ، ولتحقيق مصالحها من جهة أخرى. وقد جاء هذا الخروج بتكلفة عالية، خاصةً على الاتحاد الأوروبي، الذي يفقد اليوم دولة قوية بحجم المملكة المتحدة.

والخسارة الأكبر للاتحاد الأوروبي، لا تكمن فقط في خسارته بريطانيا، ولكن أن هذه الخسارة جاءت بسبب فكرة التكامل الأوروبي ذاتها، مما يعنى أن الفكرة الأساسية التي على أساسها تم تكوين الاتحاد الأوروبي قد ضُربت في مقتل، وأصبح من الطبيعي بعد انفصال بريطانيا التام أن تدور الكثير من التساؤلات في مختلف الدول الأوروبية حول الجدوى من البقاء داخل الاتحاد من عدمه، بل من المتوقع أن يصبح النموذج البريطاني نموذجاً يحتذي به، بما ينذر بالعديد من الانسحابات من داخل الكيان التكاملي الكبير الذي استطاع أن يحقق العديد من النجاحات على مدار مسيرته.

[54] M.Rooduijn, "A populist Zeitgeist? The impact of populism on parties, media and the public in Western Europe" , **Amsterdam Institute for Social Science Research**, 2013, p 169.

## المراجع

### المراجع العربية:

**أولاً: الكتب:**


١- جمال شلبى ، **العرب وأوروبا: رؤية سياسية معاصرة** ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، 2000).

٢- حسن نافعة ، **الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004).

٣- عبد المنعم سعيد ، **الجماعة الأوروبية: تجربة التكامل والوحدة** ، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1986)

٤- محمد صادق اسماعيل ، "**ماذا تعرف عن البريكست Brexit؟ الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي**" ، (القاهرة : العربي للنشر والتوزيع ، 2018).

٥- محمد مصطفي كمال ، فؤاد نهرا ، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية** ، ( بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001).

٦- مخلد عبيد المبيضين ، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة** ، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2012).

٧- يان فيرنلا مولر ، "**ما الشعبوية**" ، ترجمة: رشيد بو طيب ، منتدى العلاقات العربية والدولية ، 2017 .


**ثانياً: الدوريات:**


١- أحمد الناصورى ، جاسم زكريا ، يامن يسوف ، "مقومات استمرارية التجربة التكاملية الأوروبية " ، **سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية** ، (سوريا: جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، مج38 ، ع 2 ، 2016).

٢- أمانى محمود فهمى ، "الوحدة الأوروبية بين متطلبات الإندماج وعوائق السيادة" ، **السياسة الدولية** ، ع 116 ، أبريل 1994.

٣- إيمان مرعى ، "الهجرة غير النظامية: خبرات أورومتوسطية والدروس المستفادة" ، **مجلة بدائل** ، ع 33 ، أبريل 2019.-

٤- جون ماركو ,"اليمين المتطرف يغزو الديمقراطيات الاوروبية" , ترجمه: مالك عونى ، **السياسة الدولية** ، مج 37 ، ع 149 , يوليو 2002.

٥- رابح زغونى ، "الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في اوروبا مقاربة سوسيو ثقافه " ، **المستقبل العربي** ، مارس 2014.

٦- رامى حميد ، "الانسحاب البريطاني من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والانعكاسات الأمنية والاقتصادية" ، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية** ، مج 5 ، ع 1 ، 2018.

٧- فراح صبرينة ، "الأزمة المالية اليونانية الراهنة والدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي لحل الأزمة" ، **مجلة العلوم الإنسانية** ، ع 9 ، 2018.

٨- قاسمية جمال ، العضوية والانسحاب من الاتحاد الأوروبي (إنسحاب بريطانيا من الاتحاد كنموذج)" ، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية** ، ع 8 ، 2019.

٩- مالك عونى ، "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة :آفاق التكامل الأوروبي الجديد" ، **مجلة السياسة الدولية** ، ع 142 ، أكتوبر 2000.

١٠- نادية عمرانى ، " دور الجهود الدولية والإقليمية والوطنية في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية" ، **مجلة جيل حقوق الإنسان** ، ع 7 ، 2018.

١١- نوار جليل هاشم ، "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: دراسة في الأسباب والتداعيات" ، **مجلة المستقبل العربي**، ع 461، مج 40، 2018.

**ثالثاً: الرسائل العلمية:**

١- أحمد عبد المهدى شهاب ، "الاستراتيجية التركية للانضمام الى الاتحاد الأوروبي" ، **رسالة ماجستير** ، (الاردن: جامعة مؤتة ، 2009).

٢- حمدان محمد رفيق ، "الاتحاد الأوروبي بعد خروج بريطانيا: التحديات والرهانات" ، **رسالة ماجستير** ، ( الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2016).

٣- زينب مجدى , "تاثير الازمة المالية العالمية على صعود أحزاب اليمين المتطرف في أوروبا (2009-2014) , **رساله ماجستير** ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , 2016).

٤- لبنة جديد ، السوق الأوروبية المشتركة والسوق العربية المشتركة: تشابه المقدمات واختلاف النتائج" ، **رسالة ماجستير** ، (جامعة تشرين: كلية الاقتصاد ، 2004).

٥- محمد أحمد أيوب، "التداعيات السياسية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي" ، **رسالة ماجستير**، (جامعة الأزهر، قسم العلوم السياسية، 2017).

٦- محمد على جازى ، "العلاقات الأمريكية – البريطانية وأثرها على وحدة الاتحاد الأوروبي 2008 – 2016" ، **رسالة ماجستير** ، ( جامعة آل البيت : معهد بيت الحكمة ، 2017).

**المراجع الأجنبية:**

**Books:**

1- Geoffrey Evans and Anand Menon**, "Brexit and British Politics**", (Cambridge: Polity Press, 2017)
2- Lee Mcgown , David Phinnemore,"The United Kingdom: Membership in Crisis", chapter in: **The EU in Crisis**, (London: Macmillan, 2017)
3- Pauline Schnapper, **Fear and Uncertainty in Europe The Return To Realism,** (London : Palgrave , 2018).

**Periodicals:**

1- Bastain Giegerich , Christian Molling, "The United Kingdom's Contribution to European Security and Defence", **The International Institute for Strategic Studies(IISS)**, February 2018
2- Erik Jones, "From the End of History to the Retreat of Liberalism", **Survival,** vol. 59, no. 6, December 2017
3- Erik Jones, "Populism in Europe: What Scholarship Tells Us", **Survival**, vol 6, July 2019

4- Heather Stewart and Rowena Mason ، "Nigel Farage's anti-migrant poster reported to police", **The Guardian** ،16/06/2015
5- Richard K, Abrams, Peter K.Cornelius,Per L.hedfors, " The impact of The European Community's Internal Market on the EFTA" **, International Monetary Fund** , (Washington, D.C, , Paper No. 74 , 1990).
6- Rowena Masson ، Iain Duncan Smith: "UK risks Paris-style attacks by staying in the EU" ،**The Guardian** ،21/02/2016
7- Somdeep Sen, "Right – wing Populism and the Europan Union", **Alternatives**, Vol 9 , Summer 2010.
8- Tim Ross, "Tearful Theresa May Quits as Brexit Breaks Her premiership", **Bloomberg** , 24/ 5 / 2019.
9- Ulrike M. Vieten & Scott Poynting, "Contemporary FarRight Racist Populism in Europe", **Journal of Intercultural Studies**, Oct 2016.
10- Walter Russel Mead, "American Papulism and the Liberalorder", **Foreign Affairs**, April 2017 , v 96.

**Thesis:**

1- Hans-George Betz," The New Politics of Resentment: Radical Right-Wing Populist Parties in Western Europe", **Comparative Politics Ph.D. Programs in Political Science**, (City University of New York, 1993)
2- M.Rooduijn, "A populist Zeitgeist? The impact of populism on parties, media and the public in Western Europe", **Phd thesis** , Amsterdam Institute for Social Science Research, 2013.

**Websites:**

1- https://www.europarl.europa.eu/about-parliament/en/powers-and-procedures/the-lisbon-treaty
2- https://www.gov.uk/government/speeches/pm-address-to-the-nation-31-january-2020
3- https://ukandeu.ac.uk/wp-content/uploads/2019/07/What-do-people-want-from-Brexit-full-report-JRF-and-UK-in-a-Changing-Europe.pdf

4- UK Parliament. "A no-deal Brexit: the Johnson Government" https://researchbriefings.parliament.uk/ResearchBriefing/Summary/CBP-8654
5- European Union. "Brexi" , https://europa.eu/newsroom/highlights/special-coverage/brexit_en
6- BBC, "UK results: Conservatives win majority", http://www.bbc.com/news/election/2019/results